

Distr.
GENERAL

S/21818
25 September 1990
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

مجلس الأمن

UN LIBRARY



SEP 26 1990

رسالة مؤرخة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم لموريتانيا
لدى الامم المتحدة

إلحاقا برسالتي المؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (S/21789) أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الرسالة الموجهة اليكم من سعادة حسني ولد ديدي وزير الشؤون الخارجية والتعاون بشأن الآثار الاقتصادية والمالية الناجمة بالنسبة لجمهورية موريتانيا الإسلامية عن تطبيق القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على توزيع هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن حتى ينظروا فيها عملا بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة .

(توقيع) محمود ولد محمد محمود
الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، موجهة
الى الاممين العام من وزير الشؤون الخارجية
والتعاون في موريتانيا

إلحاقاً برسالتي رقم ١٠٧٧ المؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ والتي أكدت لكم بها إلتزام جمهورية موريتانيا الإسلامية باحترام أحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، أتشرف بأن أعرض عليكم أدناه الصعاب الناجمة بالنسبة لجمهورية موريتانيا الإسلامية عن تنفيذ هذا الحظر ، في ضوء العلاقات الاقتصادية والمالية التي كانت قائمة بينها وبين العراق والكويت .

أولا - العلاقات مع العراق

- ١ - بالرغم من أن العلاقات التجارية مع العراق لم تكن بالغة الأهمية فإنه كان من المقرر تنفيذ عقد بمبلغ ٥ ملايين دولار لتسليم أسماك كان من المقرر أن تصل صادراتها الى ١٠ ملايين دولار .
- ٢ - فضلا عن ذلك ، فقد جمعت بين بلدينا شركات مشتركة في مجال الصيد (رأسمالها ٢٠ مليون دولار) وفي مجال الصناعة التعدينية (رأسمالها ٧٠ مليون دولار) ، وسوف تؤجل برامجهما الاستثمارية وصادراتها ، وهو ما سيؤدي الى خسائر هامة في العمالة والموارد .
- ٣ - كانت الدولة العراقية تقدم لبلدنا دعما ومساعدة في أشكال مختلفة ، بما يعادل ١٠٠ مليون دولار (تدريب ، مساعدة تقنية ، أدوية ، معدات زراعية ، لوازم مدرسية وغيرها) .
- ٤ - كانت تحويلات العمال الموريتانيين العاملين في العراق تصل الى ٣ ملايين دولار .

وهذا يعني ان الحظر المفروض على العراق سيؤدي الى تحمل بلدنا خسارة تبليغ ٦٣ مليون دولار ، كأثر مباشر ، وقد تربو على ١٠٠ مليون دولار ، إذا ما أخذت في الاعتبار الاثار الاخرى التي لحقت بالاقتصاد الموريتاني .

شانيا - العلاقات مع الكويت

١ - تعد الكويت تقليديا من أهم مقدمي رؤوس الأموال الى موريتانيا . وتبلغ المشاريع التي يجري تنفيذها والتي يمولها صندوق التنمية الكويتي ، والمشاريع التي تم بصدها إلزام مالي من قبل هذا الصندوق ٢٧,٨٥ مليون دولار و ٤٩,١ مليون دولار على التوالي . وإذا ما أضيف الى ذلك أثر الحظر على الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية الذي يوجد مقره بالكويت بلغت هذه الأرقام ١٢٥,٧ مليون دولار و ١٣٢,٩ مليون دولار على التوالي ، أي ما مجموعه ٢٥٨,٦ مليون دولار تمثل أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي برنامج الاستثمار في البلد . ويضاف الى ذلك أن الشركة العربية المشتركة لضمان الاستثمارات كان من المقرر أن تضمن برنامجا هاما لتجديد اسطول الصيد الوطني ، تبلغ تكاليفه حوالي ٥٠ مليون دولار .

ويتجاوز أثر توقف هذا التدفق المالي من جراء الحظر هذه الأرقام لأن تنمية الاقتصاد الموريتاني هي في النهاية التي تضررت وبخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن هذا التمويل كان مشتركا في كثير من الأحيان مع تمويل يرد من مصادر أخرى . ان توقف التدفق الوارد من الكويت يضر أيضا بمدى توفر جزء كبير من التدفقات الواردة من جهات أخرى .

٢ - وفضلا عن ذلك فإن الكويت تستثمر في موريتانيا عن طريق شركات مشتركة في مجالات العقارات والمناجم والصناعات التحويلية ، وسوف يؤدي توقف وصول رؤوس الأموال الى الشركات المشتركة الى توقف برامجها الإنمائية والى فقدان العمالة . ويبلغ مجموع رؤوس الأموال غير المفرج عنها ١٦ مليون دولار .

وقد أدى أثر الحظر على زيادة سعر النفط الخام الى زيادة بلغت ١٥ مليون دولار في مدفوعاتنا النفطية سوف يتبعها بالتأكيد ارتفاع في الاسعار الداخلية وأسعار المنتجات المستوردة .

٣ - ان التجارة مع الكويت محدودة نسبيا ، وتشمل أساسا الفضة والذهب والحلبي . وكانت المؤسسات الخيرية الكويتية تقدم مساعدة الى موريتانيا بالطرق الرسمية وغير الرسمية تبلغ خمسة ملايين دولار .

وهذا يعني أن الخسائر الناجمة عن الحظر المفروض على الكويت تبلغ من حيث أثارها المباشرة ١٢٧ مليون دولار للعام الحالي و ٣٢٩ مليون دولار إذا ما أخذت في الاعتبار الآثار الأخرى التي لحقت بالاقتصاد الموريتاني .

- خلاصة الأمر أن نتائج تطبيق الحظر ستكون خطيرة بالنسبة لبلد فقير مثل موريتانيا ، يعاني فضلا عن ذلك من التصحر .

- توقف البرنامج الإنمائي لموريتانيا وإعادة النظر في جميع برامج التكيف التي بدأها البلد منذ حوالي ست سنوات .

- زيادة كبيرة في البطالة من جراء إغلاق الشركات و/أو توقف تنفيذ عشرات المشاريع .

- زيادة الخلل في ميزان المدفوعات : ان صافي التدفقات الواردة من العراق والكويت كان إيجابيا الى حد بعيد .

ومن ثم فإنه يخشى ألا تتمكن موريتانيا من تحقيق برنامج إنعاش الاقتصاد الموريتاني في الفترة المحددة له ، ما لم تحصل على مساعدة خاصة لتعويض المعونات المفقودة . ولذلك ، وعملا بالمادة ٥٠ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه "إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى - سواء أكانت من أعضاء "الأمم المتحدة" أم لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق في أن تتذكر مع مجلس الأمن بمصد حل هذه المشاكل . " فإن حكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية ترى لزاما عليها أن تطلب إلى مجلس الأمن معاونتها في إيجاد الحلول التي تسمح بحماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية لموريتانيا .

(توقيع) حسني ولد ديدي

وزير الشؤون الخارجية

والتعاون
